تـــراث لأناقة النموذج

جيمس ل. رو يرسم صورة عن قرب لعالم الاقتصاد الكلى **جاك بولاك**

*James L. Rowe profiles macroeconomist **Jacques Polak***

أنفق جاك بولاك – وهو خبير اقتصادى بارز فى القرن العشرين شكلت بحوثه الرائدة النهج الاقتصادى الرئيسى لصندوق النقد الدولى – حياته كلها تقريبا فى العمل كمحاسب. فعندما التحق بجامعة أمستردام فى ١٩٣٢، كان هذا الفتى البالغ من العمر ١٨ عاما يعتزم الالتحاق بشركة أسرته للمحاسبة. ولكن برنامجا صارما جديدا فى هولندا فرض على المتطلعين للحصول على لقب محاسب قانونى عام، الحصول أولا على درجة فى الاقتصاد قبل أن يقوموا بالدراسات العليا فى المحاسبة. ونتيجة لذلك، وكما قال بولاك فى رواية شفوية لتاريخه عرضها فى البنك الدولى فى ٢٠٠٥، فإن أهدافه «تغيرت مع الظروف المحيطة». ومثل كثيرين من الطلاب فى عصر الكساد، فترت همة بولاك من جراء البطالة المرتفعة والشدة الاقتصادية. وبعد عام من العمل المتوازى فى دراسة الاقتصاد والمحاسبة، فقد بولاك الاهتمام بأن يصبح محاسبا قانونيا عاما.

وبدلا من ذلك، شرع فى مسيرة مهنية امتدت ٧٠ عاما كخبير اقتصادى وكموظف مدنى دولى – وهى مسيرة استمرت نحو ٣٠ عاما بعد تقاعده الرسمى. فقد التحق بعصبة الأمم المتحدة أيام احتضارها، وجرى توظيفه بعد ذلك بعقد من الزمان تقريبا، فى صندوق النقد الدولى الذى كان قد أنشئ حديثا، حيث ساعد فى وضع نموذج اقتصادى دولى تعاونى – برز للوجود فى مؤتمر بريتون وودز فى ١٩٤٤، الذى شهده.

وباعتباره مسؤولا أقدم فى صندوق النقد الدولى لثلاثة عقود، لعب دورا أساسيا فى وضع النظام النقدى الدولى، بما فى ذلك إنشاء حقوق السحب الخاصة – أصول الاحتياطى الدولى. لكن بولاك وزملاءه يتفقون على أن الإسهام الأكثر استدامة فى علم الاقتصاد والصندوق على حد سواء هو النموذج الاقتصادى الذى يحمل اسمه. وقد فسر نموذج بولاك ميزان المدفوعات القطرى بمصطلحات نقدية، مما مكن الاقتصاديين من فهم سبب اختلال التوازن الاقتصادى الدولى للبلدان. عن طريق بيان مصدر مشاكل ميزان المدفوعات فى خلق الائتمان المحلى، وفر النموذج أيضا لصندوق النقد الدولى القدرة على تحديد الخطوات التى ينبغى للبلدان اتخاذها لتصحيحها.

إن صندوق النقد الدولى الذى التحق به بولاك فى ١٩٤٧ (والذى لا يزال يحتفظ فيه بمنصب وهو فى سن الرابعة والتسعين) يشرف على نظام نقدى دولى يقوم على أسعار صرف ثابتة، فى القلب منها الذهب والدولار الأمريكى. وقد لعب رأس المال الخاص دورا صغيرا، وبحلول الستينيات من القرن الماضى ثار هاجس كبير بشأن السيولة الدولية – ما إذا كان سيتوافر قدر كاف من الدولارات لتيسير حجم المعاملات بين البلدان اللازم لتحقيق النمو والازدهار العالمى. وقد تحول هذا النظام إلى نظام لأسعار الصرف فيه حرية التقلب استجابة لقوى السوق وانتهى فيه دور الذهب فى الأساس. واليوم، تهيمن تدفقات رأس المال الخاص على النظام المالى الدولى.

وباعتباره من كبار مسؤولى صندوق النقد الدولى من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٩، كان بولاك أحيانا يشارك فى اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية الشائكة التى ميزت تحولات النظام الفظة: التفاوض حول قروض الصندوق للمملكة المتحدة فى ١٩٦٥ و١٩٦٧، وإنشاء حقوق السحب الخاصة، وموت نظام سعر الصرف الثابت فى أوائل السبعينيات من القرن الماضى. وقد عمل أخيرا مديرا تنفيذيا من ١٩٨١ حتى ١٩٨٦ عن هولندا، التى شهد تطورها اقتصادين اشتراكيين التمسا الحصول على مساعدة الصندوق.

الكساد الكبير

ربما مثلما يلائم خبيرا اقتصاديا وجد دافعه المهنى فى الكساد الكبير، درس العمل الرئيسى الأول لبولاك، دراسته للدكتوراه فى ١٩٣٧، استخدام الأشغال العامة للتصدى للركود الاقتصادى. وفى كتابته لهذا، التمس الإرشاد من جان تنبرجن، الذى شارك فى الحصول على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى ١٩٦٩. وكان تنبرجن قد طور بالفعل نموذجا اقتصاديا للاقتصاد الهولندى، وطور بعد ذلك واحدا للولايات المتحدة. وبحلول ١٩٣٧، كان تنبرجن قد انتقل من أمستردام إلى جنيف لإجراء دراسات اقتصادية عن دورات الأعمال من أجل عصبة الأمم. وطلب من بولاك أن ينضم إليه كمساعد.

كان ذلك وقتا للإثارة بالنسبة لبولاك، الذى كان جدول عمله موضوعا على الزاوية اليمنى لمكتب تنبرجن. وقد كتب بولاك فى مقدمة لمجموعة من أبحاثه يقول «أتيحت لى الفرصة لأستوعب منهجه فى العمل كما لو كان ذلك يتم بالتناضح. فقد تعلمت المزيد من الرياضيات، بل وأعتقد المزيد من الاقتصاد فى ذلك المنصب بأكثر مما تعلمته طوال دراساتى كافة. كان نوع العمل الذى تم فى جنيف فى صدارة الدراسات الاقتصادية والقياس الاقتصادى... وكانت الموضوعات الملائمة للصحف يسهل الحصول عليها مثل البيض الملون فى عيد شم النسيم».

وفى جنيف، أنتج بولاك أول أعماله بالإنجليزية فى مطلع ١٩٣٩، بعد وقت قصير من عودة تنبرجن لهولندا وقبل وقت قصير من الحرب العالمية الثانية. وفى بحثه الأول، اعتمد على نموذج تنبرجن للقياس الاقتصادى الخاص بالولايات

المتحدة لتقدير الميل الحدى للاستهلاك لدى العمال العاديين، وكاسبى الأجور الأعلى، والمزارعين ثم استخلص تقديرا للمضاعف الكنزى – المفهوم الذى يفسر التأثير الأخير للزيادة فى الإنفاق على الدخل والناتج.

التخطيط لانتهاء الحرب

ولكن حيث إن الحرب كانت قد شملت أوروبا كلها، فقد غير بولاك وزملاؤه محور تركيزهم. كانوا يتوقعون بالفعل انتهاء النزاع، ويسعون لاستخلاص الدروس اللازمة للتطبيق على السلام التالى الناجم عما أسماه بولاك فرسای «المرقعة» التى أنهت الحرب العالمية الأولى وشكلت السياسات الاقتصادية السيئة التى اتبعها كثير من البلدان خلال فترة ما بين الحربين.

وبحلول صيف ١٩٤٠، كان نصف فرنسا قد تم اجتياحه ووصلت القوات الألمانية للحدود السويدية. ويتذكر بولاك قائلا: «كان بعض الناس المهمين فى الولايات المتحدة يريدون تعزيز عمل عصبة الأمم، حتى لو لم تكن الولايات المتحدة عضوا فيها، وأقنعوا حكومة الولايات المتحدة بنقل اقتصاديى العصبة إلى معهد الدراسات المتقدمة فى جامعة برنستون.

وكان هذا يعنى نقل ١٠ من الاقتصاديين وأسرهم من جنيف بالجامعة عبر فرنسا المحتلة إلى برشلونة التى يحكمها فرانكو، «عابرين حدوديين فى وقت كانت فيه كافة العلاقات الدبلوماسية متوترة». وبعد ذلك سافروا بالقطار إلى البرتغال حيث لحقوا بمركب. وقد أخبر بولاك مجلة التمويل والتنمية أنها كانت «رحلة عذاب» بدأت باصطدام بين حافلتهم وقطار بضاعة ترك الحافلة تهوى فى حقل من عل مثخنة بجراحها.

لكن المجموعة نجت وبقيت على قيد الحياة، ووصلت إلى الولايات المتحدة، واتخذت لها سكنا فى برنستون ، حيث أعد بولاك فى السنوات الثلاث التالية تقارير عن موضوعات مثل الإغاثة بالأغذية، ومشكلات موازين المدفوعات فى البلدان التى اقترضت دوليا لإعادة البناء، وخفض قيمة سعر الصرف فى أوروبا خلال العشرينيات من القرن الماضى. وفى أبريل ١٩٤٣، تقلد بولاك منصبا كخبير اقتصادى فى السفارة الهولندية فى واشنطن، ويحكى أنه فى نفس اليوم نشرت النيويورك تايمز موضوعات عن أن بريطانيا والولايات المتحدة يخططان للبنيان الاقتصادى الذى سيقوم فيما بعد الحرب. وأصبح ممثل هولندا فى جلسات التخطيط التى سبقت مؤتمر بريتون وودز نفسه فى تموز / يوليو ١٩٤٤. وقد قال إن الدول التى أنشأت ما يسمى مؤسسات بريتون وودز – صندوق النقد الدولى والبنك الدولى – كانت مجمعة على الاعتقاد بأنه «من الأهمية القصوى» أن «تعالج» فترة ما بعد الحرب «بطريقة أفضل كثيرا» من معالجة الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى. «والواقع أن هذا هو ما حدث».

الانضمام لصندوق الأمم المتحدة الوليد

بعد فترة وجيزة من مؤتمر بريتون وودز، التحق بولاك بوكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتعمير الجديدة، والتى كانت قد أنشئت قبل عام لمساعدة بلدان أوروبا وآسيا على مواجهة الدمار الذى خلفته الحرب وقضايا اللاجئين. ولكن بعد أن توقفت الولايات المتحدة عن دعم الوكالة فى ١٩٤٦، قال بولاك «إنه كان فى أمس الحاجة للحصول على وظيفة».

وكان أول مدير للبحوث فى صندوق النقد الدولى الذى كان لا يزال يجرى تنظيمه هو ادوارد ام. برنشتين، الذى كان باعتباره مسؤولا فى وزارة الخزانة الأمريكية لاعبا أساسيا فى بريتون وودز. وعرض على بولاك وظيفة مدير شعبة الإحصاءات فى إدارة البحوث، على أن يكون مفهوما أنه مع توقيع كاميل جوث أول مدير عام للصندوق على عقد العمل، فإن بحوث القياس الاقتصادى ستتركز فى الشعبة. وكان جوث وهو وزير مالية بلجيكى سابق، يعرف بولاك من أيام عمله فى السفارة عندما كانت بلجيكا وهولندا تتعاونان فى تحديد أسعار الصرف بين الدولار والفرنك البلجيكى والجلدر الهولندى والتى سيستخدمها الحلفاء بعد انتزاع البلدين من السيطرة الألمانية. ووافق جوث على عرض التوظيف، لكن بشرط عجيب فى العقد. فقد كان قد أرسل توا عدة تعيينات لرؤساء الشعب إلى المجلس التنفيذى للاعتماد، وشعر بأنه لا يستطيع أن يقترح اسم بولاك لفترة. وأخبر جوث بولاك أنه إذا كان مستعدا لقبول مخاطرة تعيينه بأثر رجعى، فيمكن أن يبدأ فى أول يناير ١٩٤٧. وقد قال بولاك «وحيث إنه لم يكن لدى خيار جيد آخر، فقد قبلت».

واستغل الوقت فى مزيد من العمل على نموذج رائد يعد فتحا للاقتصاد العالمى كان قد استحدثه فى ١٩٣٩. وكان ذلك النموذج بنيانا فكريا بسيطا تضمن ثمانية بلدان – الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والنرويج وهولندا والسويد. لكنها كانت تلك هى المرة الأولى التى يشيد فيها شخص ما مثل هذا النموذج. وقد وسّع نطاق النموذج ليشمل ٢٥ بلدا ومزيدا من المعادلات السلوكية، ونشره فى النهاية ككتاب فى ١٩٤٥. ومن بين الاستنتاجات التى توصل إليها «أن ما يربو كثيرا على نصف الانخفاض فى

جاك بولاك (واقفا، الثانى من اليسار) فى اجتماع فى دائرة البحوث فى صندوق النقد الدولى فى سنواته الأولى.

التجارة العالمية خلال فترة الكساد، كان نتيجة لانخفاض الطلب فى الولايات المتحدة. وكان النموذج وتقنياته هما الأساس فى عمليات النمذجة القياسية الاقتصادية المبكرة للاقتصاد العالمى التى قام بها العاملون فى صندوق النقد الدولى، وبهذا المعنى، كان هو سلف النماذج الأكثر اتقانا التى يستخدمها الصندوق حاليا.

يقول جون ويليامسون من معهد بيترسون للاقتصاد الدولى وزميل بولاك فى صندوق النقد الدولى فى أواخر السبعينيات، إن «نموذج التجارة كان عملا رائدا، لكنه أساس استحقاقه للشهرة». ويضيف «لم يكن له أسلاف، لكن كان له خلفاء كثيرون، سرعان ما أصبحوا أكثر إتقانا». بيد أن ويليامسون يلاحظ أن القصة مختلفة بالنسبة إلى نظرية بولاك البسيطة بصورة غير عادية وإن كانت قوية عن العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات القطرى. وقد صمد النموذج الذى نشر فى ١٩٤٧ لاختبار الزمن.

نموذج بولاك

لم يستحدث بولاك فقط فهما جديدا لمصادر اختلال التوازن المالى القطرى، بل إن نموذجه بين أيضا التدابير السياسية التى يستطيع الصندوق أن يوصى البلدان بها لكى تصحح اختلالات التوازن فيها. ويقول موشين خان، مدير دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فى الصندوق «ينبغى حرفيا أن تكون هناك مئات من البحوث التى تنطلق من نموذج بولاك ومئات من برامج الصندوق التى تستخدمها». وتتمثل عبقريته فى أنه «يشمل كلا من النظرية والعمل التنفيذى» كما يضيف خان الذى كتب رسالته للحصول على درجة الدكتوراه عن النهج النقدى لميزان المدفوعات فى مدرسة الاقتصاد فى لندن بإشراف البروفسور هارى ج. جونسون، الذى استحدث نظرية مماثلة.

ويفترض ميلتون فريدمان، الذى رحل وقد حصل على جائزة نوبل، أن قوة النظرية تكمن فى قدرتها على التنبؤ وبساطتها على حد سواء – حيث إنها تقوم بوظيفتها جيدا مثل النظريات المنافسة، أو أفضل منها، فى حين تقتضى معلومات أقل كثيرا. إن نموذج بولاك الأساسى أنيق فى بساطته – وفى متطلباته من البيانات. وهو يستخدم أربع معادلات فحسب. وفى مقال نشر فى ١٩٤٧ احتفالا بالذكرى ٤٠ لمولد النموذج، قال بولاك إن الواقع كان إلى حد كبير هو الدافع لبساطته:

- فقد كانت البيانات ونماذج الاقتصاد القياسى نادرة فى السنوات الأولى فيما بعد الحرب.
- وكان النموذج الذى يقتصر على بضعة متغيرات حاسمة هو وحده الذى يحتمل أن تكون له «قابلية للتطبيق واسعة وعامة».
- وكان يتعين أن ينصب محور تركيز السياسة على المتغير الذى تستطيع السلطات السيطرة عليه للتأثير على ميزان المدفوعات – وهو خلق الائتمان المحلى فى هذه الحالة.

وبدأ بولاك بقولة إنه فى اقتصاد مفتوح على العالم الخارجى وسعر الصرف فيه مرتبط بعملة أخرى، فإن عرض النقود لا يشكل أداة للسياسة يمكن للسلطات أن تسيطر عليها بصورة مستقلة – كما كان معظم الناس يعتقدون حينذاك – لأنها ستعكس ميزان مدفوعات البلد، ومجموع علاقاته المالية بباقى العالم.

وكما يشرح خان: «فإن نموذجه يستخلص علاقة رسمية بين التغيرات فى المكون المحلى لرصيد النقود (الائتمان المحلى) والتغيرات فى الاحتياطيات الدولية، والتى يمكن عندئذ استخدامها فى وضع السياسة. وتحديدا، ومن وجهة نظر عملية، فإن نموذج بولاك يتيح للمرء التوصل لقيمة للائتمان المحلى تتسق مع مركز ميزان المدفوعات المرغوب فيه. وهذا هو تحديدا الإطار المستخدم لبرامج الصندوق. فنحن نختار هدفا لميزان المدفوعات (أو للاحتياطيات الدولية) ونستخلص منه المستوى المتسق معه من الائتمان المحلى، الذى يوفر لنا «حدود الائتمان القصوى الشائعة فى برامج الصندوق».

وقد لعب نموذج بولاك ونموذج التجارة العالمية، دورا أساسيا فى توجيه صندوق النقد الدولى فى سنواته الأولى. وفيما بعد، ومع تولى بولاك لمزيد من المسؤوليات – عندما خلف برنشتين كمدير للبحوث فى ١٩٥٨ وسمى مستشارا اقتصاديا فى ١٩٦٦ – شكلت احتياجات أخرى للمؤسسة جدول أعماله. ويفسر ذلك بقوله «كان على البحوث فى الصندوق أن تتصدى لمشاكل التشغيل فى الصندوق»، مثل دور الذهب، ومستوى الاحتياطيات الذى يتعين على البلد اعتباره كافيا، وتوازن سعر الصرف، أو الوصفة المعقولة لحصول البلد على موارد تسهيل التمويل التعويضى الذى أنشئ فى ١٩٦٣ لمساعدة البلدان الأعضاء التى أضيرت من جراء الانخفاض المؤقت فى الصادرات. «كان قدر كبير من وقت عملى اليوم مكرسا لإطفاء تشكيلة من حرائق الأدغال وتعلم المزيد عن النظام النقدى الدولى والصندوق فى أثناء القيام بذلك».

ومن بين موضوعات عشرات البحوث التى أعدها خلال وبعد سنوات عمله فى الصندوق، كان تأثير تخفيض قيم العملات فى ١٩٤٩ وذلك بالنسبة للعملات الأوروبية الرئيسية (١٩٥١)، والمستوى الملائم بصفة عامة من الاحتياطيات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٥٢)؛ واختيار نظام سعر الصرف الملائم للبلدان النامية (١٩٨٨)؛ والقضايا المحيطة بالاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال وأسعار الصرف (١٩٩١). وخلال قدر كبير من ستينيات وسبعينيات القرن الماضى، وجه بحوث الصندوق بشأن قضايا السيولة الدولية، بما فى ذلك إنشاء حقوق السحب الخاصة. وقد تم إصدار خلاصتين وافيتين لأعماله (بولاك ١٩٤٩؛ بولاك، ٢٠٠٤). وإضافة لذلك، عمل بولاك باعتباره معلما محترفا، وليس مجرد رئيس لأجيال من الاقتصاديين العاملين بالبحوث فى الصندوق. وكان لجاك بولاك أكثر من أى شخص غيره، دور كبير فى جعل المؤسسة مكانا تطبق فيه البحوث الاقتصادية على مشكلات السياسة العملية" حسبما يقول م. بوتون مؤرخ الصندوق. واعترافا بإسهامات بولاك، سمى الصندوق المؤتمر السنوى للبحوث باسمه.

ولكن الأمر لم يكن كّدا على الدوام، فقد دبر بولاك بعض الوقت للنزوات، ووجد جانبا مسليا فى ممارسة ما كان يوصف بأنه «العلم الكئيب». فقد جعل الأدوات الاقتصادية تعمل على لوحة لعبة الاسكرابل (بناء الكلمات بحروف) الشعبية لاستخلاص نهج يستند للقواعد لتعظيم ما يحققه المرء من درجات (انظر الإطار).

ليس تقاعدك العادى

كانت مهمة بولاك الأخيرة قبل تقاعده من هيئة العاملين بالصندوق، هى التى كانت تبشر بالكثير من أجل تحقيق استقرار نظام النقد الدولى. فقد أدى نقص عالمى متنام فى الدولارات فى الستينيات، إلى خلق حقوق السحب الخاصة فى ١٩٦٩، وهى أصول احتياطية تستطيع البلدان استخدامها لإجراء عمليات تسوية فيما بينها لا تعتمد على اختلال موازين مدفوعات البلاد الرئيسية. فعلى سبيل المثال، كان عرض الاحتياطيات الدولارية، يعتمد على عجز المدفوعات فى الولايات المتحدة الذى قوض قيمة الدولار. واستطاع الصندوق خلق حقوق السحب الخاصة بنفس الطريقة التى يخلق بها بنك مركزى محلى مثل بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى الدولارات. ولكن بالكاد كانت حقوق السحب الخاصة الأولى تصدر بأكبر مما يتبخر به النقص فى السيولة العالمية – أساسا بسبب الاختلالات الأمريكية.

وبحلول أواخر السبعينيات من القرن الماضى، ربما كان نقص السيولة قد انتهى، لكن حقوق السحب الخاصة كانت لا تزال قادرة على القيام بدور مفيد فى رأى بولاك. إذ كان أداء الاقتصاد الأمريكى ضعيفا، وكان الدولار آخذا فى التخبط، وكان النظام المالى الدولى متجها نحو عدم الاستقرار. ويتذكر بولاك قائلا كان الوضع فى أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ «مباغتا لى باعتباره مثاليا» بسبب المدير العام الوافد أخيرا وهو جاك دى لاروزير واغتنمته «لتقديم اقتراح رد عليه دى لاروزير بأكثر الطرق إيجابية». كان الاقتراح هو إنشاء حساب «إحلال» خاص تستطيع البلدان أن تودع فيه الدولارات غير المستقرة التى لم تعد تريدها وتحصل على حقوق سحب خاصة فى مقابلها. وكان لابد أن يدعم هذا الحساب حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصلا أساسيا، ويسهم فى رأى أنصاره مثل بولاك، فى تحقيق الاستقرار المالى الدولى.

وقد «وجد» لاروزير «نائبا لوزير الخزانة مهتما بالموضوع فى شخص أنطونى سولومون... وعولج الموضوع كله سرا فيما بيننا زائدا [نائب المدير ويليام] ديل من جانب الصندوق طوال ١٩٧٩. وساير مجلس الصندوق الفكرة، وبدت جاهزة للاعتماد فى نيسان/أبريل ١٩٨٠ فى اجتماع اللجنة المؤقتة لصنع السياسة فى هامبورج. وبقى بولاك فى العمل بعد تقاعده فى نهاية ١٩٧٩ بعدة شهور ليساعد دى لاروزير فى رعاية الحساب. لكن تبدد فجأة التأييد الذى حظى به الاقتراح، جزئيا بسبب اشتداد ساعد الدولار. وقد سايرت البلدان، الكارهة للتغيير، فكرة الحساب لأنها لم تر هناك حلا آخرا، وليس بسبب أنها تحبه، كما قال بولاك. وعندما اشتد ساعد الدولار «رأت أن هناك أملا للاستمرار فى العمل بالنظام القائم، وضاعت فرصة إجراء تغيير جذرى فى النظام».

وبعد أن ترك بولاك العمل فى الصندوق، كان تقاعده قصير الأمد. ففى ١٩٨١، قبل عرضا من الحكومة الهولندية كان قد رفضه قبل أربع سنوات: أن يصبح المدير التنفيذى الممثل لهولندا، وهو المنصب الذى شمل أيضا يوغوسلافيا ورومانيا وقبرص وإسرائيل. ومن بين هذه البلدان، كانت قضايا يوغوسلافيا هى الأكثر استهلاكا للوقت – وكان ذلك نذيرا بالصعوبات التى ستواجهها اقتصادات أوروبا الشرقية بعد تفكك الكتلة السوفيتية. وفيما وراء هذه القضايا، توصل باعتباره عضوا فى المجلس، كما قال لمجلة التمويل والتنمية، إلى أن المدير التنفيذى من بلد صغير يستطيع «أن يلعب دورا مهما باعتباره جزءا من ضمير المجلس».

وفى السنوات الأخيرة – والتى شملت تولى مهمة رئيس مؤسسة جاكوبسون التابعة للصندوق من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٧ – دافع بولاك عن إعادة هيكلة الصندوق لتحويله إلى «مؤسسة مالية تقليدية ومفهومة بدرجة أكبر». وحسبما قال بوتون، فإن بولاك قام «بعمل رائد بشأن كيفية إعادة هيكلة ميزانية الصندوق. وكان هدفه هو القضاء على دور الحيازات من العملات الوطنية كلية وإعادة خلق الصندوق باعتباره مؤسسة مالية تقوم فقط على حقوق السحب الخاصة. ولم تقبل الفكرة (ولم تصبح كذلك بعد)، لكنها أدت إلى إعادة هيكلة الميزانية بطريقة أكثر شفافية وأكثر شبها بميزانية البنك التقليدى». ■

جيمس ل. رو محرر أقدم فى هيئة العاملين بمجلة التمويل والتنمية.

اقتصادات السكرابل (بناء الكلمات بحروف)

كان جاك بولاك يمضى الساعات الطوال يلعب لعبة السكرابل (بناء الكلمات من حروف) الشعبية، خلال عملية تعافى طويلة من جراحة أجراها فى ١٩٥٥. ولم يمض وقت طويل إلا وأخضع لعبة بناء الكلمات للتحليل الاقتصادى – مستخدما مفاهيم شائعة مثل المضاعف الكينزى وتعظيم الربح لمارشال لاكتشاف وصفة لتعظيم إجمالى درجات اللاعب.

وأكد بولاك فى مقال له نشر فى ١٩٥٥ فى «**أمريكان إيكونوميك ريفيو**»: إن الخطأ الأساسى الذى يرتكبه اللاعبون غير المحنكين هو محاولة تعظيم درجاتهم فى كل دور، وهى إستراتيجية تنطوى على تكلفة فى لغة الاقتصاد: «التضحية بالدرجة التى كان يمكن الحصول عليها بنفس الحرف فى كلمة أخرى».

وقد استحدث بولاك وصفه لتعظيم الربح عن كيف أن أفضل سبل بناء الكلمات ببلاطات الأحرف المائة فى كل مباراة، تستخدم بلاطات الحروف التى لها قيم تتراوح بين واحد بالنسبة للحروف الشائعة مثل E و ١٠ بالنسبة للحروف التى يصعب استخدامها مثل Q و Z. وقد اقترح ثلاث قواعد:

- الحروف التى لها قيمة اسمية تبلغ ١ و ٢ ينبغى استخدامها فى أى وقت، والتى لها قيمة اسمية تبلغ ٣ يمكن استخدامها فى أى وقت.
- وينبغى ألا تستخدم الكلمات التى لها قيمة اسمية ٤ و ٥ إلا إذ سجلت الضعف على الأقل، لكن يتعين على اللاعب ألا يحتفظ بها من أجل تسجيل ثلاثة أمثال.
- ينبغى دوما تقريبا الاحتفاظ بالحروف التى لها قيمة اسمية ٨ و ١٠ للتسجيل الثلاثى.

قد يكون استخلاص القواعد معقدا، لكنه يخلص إلى أنه «يمكن بسهولة اتباعها فى التطبيق حتى بواسطة المبتدئين». وقد أبرز بولاك هذا فى تطبيقها بعد نشر المقال بمدة طويلة. وللأسف، فقد كانت زوجته تهزمه باستمرار، وهى لم تكن تهتم مطلقا باقتصاديات السكرابل.

المراجع:

Polak, Jacques J., 1994, Economic Theory and Financial Policy, The Selected Essays of Jacques J. Polak, Vols. I and II *(Brookfield, Vermont: Edward Elgar).*

———, *2004,* Economic Theory and Financial Policy, Selected Essays, 1994–2004, *ed. by James M. Boughton (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe).*

———, *2005, Oral History Interview by John LeGloahec, International Monetary Fund Archives, Washington.*